النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٥١ | كانون الثاني ٢٠١٤ | www.institutdesfinances.gov.lb

"الصديق وقت الضيق" لا الناظر القاسي!

ثمة نظرة مغلوطة وخاطئة لدى الكثير من اللبنانيين إلى وزارة المال، وإلى دورها في الاقتصاد الوطني. ويميل هؤلاء للنظر إلى وزارة المال على أنها "الناظر" القاسي والثقيل الدم، الذي يترصد المكلّفين ويتربص بهم ويتصيد أخطاءهم لكي يفرض عليهم العقوبات والغرامات.

لكنّ واقع الحال أن وزارة المال تسعى إلى الموازنة بين واجبين: الواجب الأول هو الحفاظ على المال العام، والحرص على حقوق الخزينة وزيادة إيراداتها لتحقيق التوازن مع الإنفاق، أو على الأقل للحدّ من العجز، أما الواجب الثاني فهو توفير أفضل الظروف للقطاع الخاص، وتقديم الدعم له قدر الإمكان لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو.

من هنا، تسعى وزارة المال، قدر الإمكان، ومن ضمن القانون، إلى أن تكون للقطاعات الاقتصادية كافة، بمنزلة "الصديق وقت الضيق"، وأن تقارب العلاقة معه بمنظور اقتصادي وطني واسع، لا بمنطق محض ضريبي.

وفي هذا السياق، لا تتردد وزارة المال في التعاون مع هذه القطاعات لمساعدتها على تجاوز التعثر الاقتصادي الموقت الذي تعانيه جرّاء الظروف الاقتصادية المتردية ، ولتجنيبها التعرّض لخسائر في هذه المرحلة الصعبة علينا جميعاً، من خلال تخفيف الأعباء عنها، ضمن الهامش المتاح.

ولوزارة المال أصلاً مصلحة موضوعية في مساعدة هذه القطاعات، ذلك أن تراجع مداخيلها يرتدّ سلباً على إيرادات الخزينة، بينما يصبّ تعافيها ونموّها في مصلحة المالية العامة، إذ يعزز مداخيل الدولة.

محمد الصفدي
وزير المال

بالأرقام... المكلّفون بدأوا اعتماد الخدمات الضريبيّة الإلكترونيّة

بدأت وزارة المال توفير عدد من الخدمات الالكترونيّة تسهيلاً منها لاستعلام المكلّفين عن ضرائبهم والتصريح عنها وتسديدها. وقد دخلت هذه الخدمات حيّز التنفيذ تباعًا علمًا أنّها بدأت اختياريّة وقد تمّ انتقال بعض هذه الخدمات لتصبح اجباريّة وقد أحيطت بمختلف وسائل الأمان والسريّة.

وبحسب الإحصاءات الأولية، بدأ المكلّفون بالفعل يُقبلون على اعتماد خدمة الدفع الالكتروني، نظراً إلى أنها توفّر عليهم الوقت وتجنبهم تكبّد عناء الحضور إلى الدوائر المختصة لإتمام المعاملات.

وفي جولة بالأرقام على ما حقّقته هذه التجربة في مراحلها الأولى حتى منتصف كانون الأول ٢٠١٣، تلقت الوزارة ٩٢٠٤ طلبات تسجيل للاستفادة من الخدمات الالكترونية (E-Registration Requests)، بينها ٧٦٤٧ طلباً مقدّماً من مؤسّسات وشركات و١٥٥٧ من أفراد.

ومن أصل الطلبات الـ ١٥٥٧ العائدة للأفراد ثمة ١٢٦٧ لا تزال قيد الدرس من بينها ١٥٤ لم يتم التثبّت من بريدها الالكتروني و١١١٣ تمّ التثبّت منه، في حين أن ٢٩٠ طلب تسجيل تمت طباعة الرمز السري لمقدميها.

أما من الطلبات الـ ٧٦٤٧ الواردة من المؤسّسات والمنظّمات، فثمة ٥٩٨٤ لا تزال قيد الدرس، من بينها ٦٩٩ بريداً إلكترونياً لم يتم التثبّت منه، و٥٢٨٥ بريداً إلكترونياً مؤكّداً. وثمة ١٦٦٣ طلبًا تمت طباعة الرمز لمقدميها.

وفي حين بلغ عدد النقرات لخدمة "الاستعلام الضريبي" (Tax Inquiry Web Application) على موقع الوزارة ٥٧٢٨٥، وصل عدد المستخدمين لتطبيق الهاتف الخاص بهذه الخدمة عينها (Mobile Tax Inquiry Application) إلى ١٠٩٠ شخصاً.

أما لجهة خدمة "تسديد ضريبة الأملاك المبنيّة بواسطة البطاقات الإئتمانيّة" (E-Payment for Built Property Tax by Credit Cards)، فقد تم قبول ٣٠٣ عمليّات منها وكان مجموع المداخيل المقدّرة في وزارة المال ٦٣,٣٩٠,٦٨٣ألف ليرة لبنانية.

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

عمان استضافت برنامجاً إقليمياً ضمن أنشطة "غيفت مينا" بدعم من البنك الإسلامي للتنمية	٤
اللقاء السنوي لأساتذة مادة الاقتصادفي المدارس الرسمية	٧
مناهج تخصصية في الشراء الحكومي بمتناول العاملين في القطاع العام اللبناني	٨
"الريجي" أعادت تأهيل "مؤسسة التبغ والمردود المنتظر مالي وتنموي	١٠
مع جنى ورابح... لكل سؤال عن المالية العامة جواب!	١٢

تصدر عن:
المعهد المالي معهد باسل فليحان
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة ص ١

وبالنسبة لخدمة "التصريح الإلكتروني" (E-Declaration)، فقد أحصت الوزارة ما مجموعه ٨٢٢ تصريحاً بالقيمة الضريبية التقديريّة (Number of Assessments) موزّعة على خمسة أنواع من المعاملات الضريبيّة.

وتبيّن أنّ الـ٨٢٢ معاملة توزّعت على كل من معاملة "البيان الدوري بتأدية ضريبة الرواتب والأجور" ورقم هذا النموذج "ر-١٠" وقُدِّم ٢٧٩ بياناً منه؛ و"التصريح الدوري في الضريبة على القيمة المضافة" ورقم النموذج "ق١-٢" وقُدِّم منه ٤٩٦ تصريحاً؛ وطلب استرداد نصف سنوي ورقم النموذج "ق١-٤" وقُدِّم منه ٦ طلبات؛ وطلب استرداد بالنسبة للعمليات المعفاة وفقاً للمادة ٥٩ ورقم النموذج "ق٧-٣" والذي قُدِّم منه ٢٣ طلباً؛ وطلب استرداد لعمليات التصدير والأعمال المشابهة والنقل الدولي ورقم النموذج "ق ٨-٣" والذي قُدِّم منه ١٨ طلباً.

إقبال متزايد على المعاملات الضريبية الإلكترونية يوفر على المكلفين عناء الذهاب إلى الإدارات

E-Registration Requests

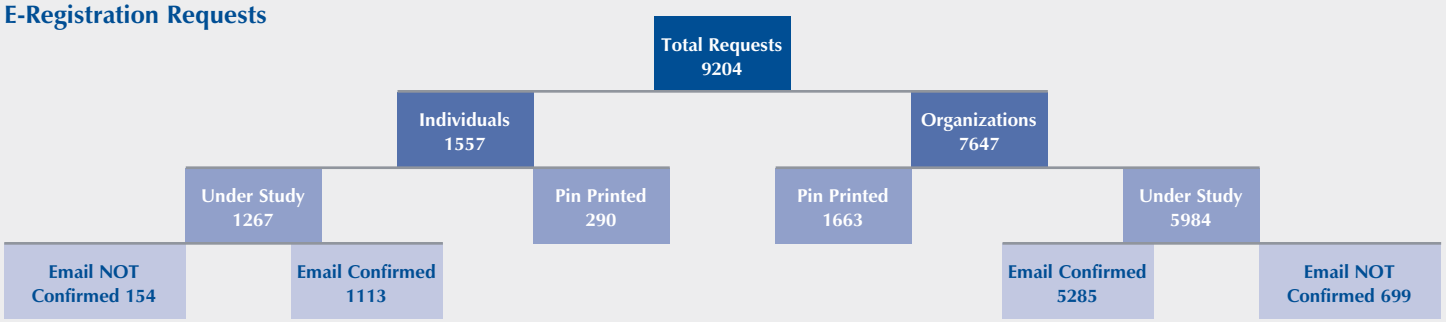

E-Payment for Built Property Tax by Credit Cards

Total Approved Transactions	ES Total Amount MoF	ES Total Amount Net Commerce Real
303	62603000	63390683

Mobile Tax Inquiry Application

No of users
1090

Mobile Tax Inquiry Application

No of Hits
57285

E-Declaration

Form No	FormTitle	Number of Assessments
ر ١٠	البيان الدوري بتأدية ضريبة الرواتب والأجور	٢٧٩
ق ١-٢	تصريح دوري في الضريبة على القيمة المضافة	٤٩٦
ق ١-٤	طلب استرداد نصف سنوي	٦
ق ٧-٣	طلب استرداد بالنسبة للعمليات المعفاة وفقاً للمادة ٥٩	٢٣
ق ٨-٣	طلب استرداد لعمليات التصدير و الأعمال المشابهة والنقل الدولي	١٨

لبنان في المرتبة ٣٩ عالمياً لجهة سهولة دفع الضرائب

أصدرت شركة "برايس ووتر هاوس كوبرز" (PWC) تقريرها بعنوان "دفع الضرائب ٢٠١٤" بالتعاون مع البنك الدولي، ترصد من خلاله الأداء والتغييرات والاصلاحات المتعلقة بمختلف الانظمة الضريبية في ١٨٩ دولة حول العالم خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١٢.

ويسلط التقرير الضوء على ثلاثة مؤشرات ضريبية رئيسية، هي الدفعات الضريبية في العام الواحد (بما فيها عدد الدفعات المتعلقة بالضرائب على الأرباح وضرائب العمل وضرائب أخرى)، والوقت المخصص للالتزام بالضرائب المفروضة (أي عدد الساعات اللازمة للالتزام بضريبة الدخل على الشركات وضريبة العمل والضريبة على الاستهلاك)، ومعدل الضريبة الاجمالي (بما فيها الضريبة على الأرباح وضريبة العمل وضرائب أخرى).

في هذا الاطار، احتل لبنان المرتبة ٣٩ عالمياً لجهة سهولة دفع الضرائب، متقدماً على دولة سان مارينو التي أتت في المرتبة ٤٠، ومملكة السويد التي احتلت المرتبة ٤١.

إجراءات حالية ومستقبلية لاستكمال الإصلاح

المديرية العامة للشؤون العقارية: خطة خمسية طموحة

جورج معراوي

قبل العام ١٩٩٨، كان المشهد في المديرية العامة للشؤون العقارية قاتماً جداً. فالصحائف العقارية والخرائط كانت ورقية قديمة، وكانت قاعدة البيانات مشوبة بأخطاء، كانت المعلومات مبعثرة نظراً إلى أن المكننة كانت غائبة، والتسجيل كان يدوياً غير مرمز، حتى أن إستخراج معلومات كان مستحيلاً.

وكانت ثمة أخطاء كبيرة في إفادات الملكية ونفي الملكية ناتجة عن التسجيل اليدوي. أما تنفيذ المعاملات واحتساب الرسوم فكان يستغرق مدة طويلة جداً. وكان إعطاء إفادة عقارية أو احتساب الرسوم للمعاملات المعقدة يستغرق أياماً عدة. وكانت الإدارة تعاني نقصاً في أعداد الموظفين لا سيما القادرين على استخدام التقنيات الحديثة. وفي ظل كل هذا المناخ، كانت نسبة الفساد عالية.

تغيّر المشهد

أما بعد العام ١٩٩٨، فبدأت مسيرة التطوير والتحسين. فعلى المستوى التنظيمي والوظيفي، تم إستحداث مديرية عامة للشؤون العقارية في وزارة المال في العام ٢٠٠٢، وتم إستحداث دائرة لشؤون المعلوماتية. وعلى مستوى اعتماد اجراءات ممكننة، تم تنفيذ مشروع البنك الدولي مع شركتين كنديتين وشركة هولندية، وأصبح المشهد مختلفاً تماماً، إذ تم تزويد "العقارية" أنظمة معلوماتية ترتكز على قواعد بيانات موحدة ودقيقة، مما وفّر السرعة في استخراج التقارير والإحصاءات التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة. كذلك تم تجديد الصحائف الورقية وتخزينها مع الخرائط الورقية الكترونياً، وبات نظام نفي الملكية ممكناً يعتمد على معلومات ميومة صحيحة. أما الرسوم فباتت تحتسب آلياً، وتم ربطها الكترونياً بصناديق المالية للحد من التزوير. وتم ايضاً ربط المديرية العامة للشؤون العقارية بمديرية المالية العامة، فباتت الملكيات العقارية تنتقل الكترونياً الى دوائر الأملاك المبنية، وأصبح من الممكن الإطلاع على الصحيفة الرقمية والملكيات العقارية من جانب وحدات في وزارة المال.

كل ذلك ساهم في تحسين خدمة المواطنين وفي الحدّ من الفساد، وبات تنفيذ المعاملات يتسم بالسرعة، وأضحى من الممكن التتبع الإلكتروني لسير المعاملات.

مشاكل لا تزال قائمة

غير إن ثمة مشاكل لا تزال قائمة وتحتاج إلى معالجة، وتواجه عملية الإصلاح والتطوير عدداً من المعوقات وأوجه الخلل ومنها أن القوانين القائمة لا تتضمن آلية للتنفيذ القسري، وثمة نقص في إصدار النصوص التطبيقية الموحدة، ولا توجد آلية للتخمين العقاري. كما إن القانون لا يواكب أهداف السياسة العامة، ولا توجد مراجعة منتظمة لتنفيذه. كذلك لا آليات للرقابة الداخلية، وليس من جهاز رقابي تابع للمدير العام، ولا رقابة مفاجئة. وإذ تنعدم المساءلة في معظم الأحيان، ثمة نقص في فاعلية الرقابة الخارجية، وغياب للمتابعة الإدارية لتلزيمات التحديد والتحرير. ويلاحظ كذلك عدم اعتماد الرقم الضريبي بشكل كامل لتسجيل الملكية العقارية.

المطلوب

ويرى المدير العام للشؤون العقارية جورج معراوي أن الإجراءات المطلوبة للإصلاح تتلخص في الآتي:

- تحسين سلم الرواتب والأجور والتقديمات الاجتماعية
- زيادة الملاك الرسمي وملء الشواغر
- تفعيل بناء القدرات بالتعاون مع المنظمات الدولية ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي
- إتخاذ خطوات لبناء أنظمة شفافة وفاعلة وخاضعة للمساءلة
- تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية
- وضع آلية دقيقة للتخمين العقاري بالتنسيق مع الجهات المختصة ومراقبة تنفيذها
- تطوير نظام ممكن يسمح بالتحقق من صحة إفادات البلديات (مسح جوي ومطابقة)
- إخضاع البلديات لرقابة صارمة على مستوى الأداء لا سيما إفادات المحتويات والأسعار
- إستحداث وحدة لمعالجة الشكاوى ومتابعة مراجعات المواطنين
- إستحداث وحدة قانونية ووحدة فنية لشؤون المساحة الإجراءات المتخذة.

ويشير معراوي إلى أن من الإجراءات المتخذة حالياً إعداد تقارير وإحصاءات جديدة تساعد على مراقبة الأعمال، لجهة ربط عقود البيع بعقود التأمين، وعدد القيود المسجلة حسب الساعة وموظف التسجيل، والزيادات الملحقة بالثمن الأولي، وعمليات التأمين والبيع على الأقسام المجاورة، وأسعار العقارات المجاورة، ومدة تنفيذ المعاملات.

ومن الخطوات أيضاً التي يتم اتخاذها راهناً، بحسب معراوي، إستكمال ربط نظام السجل العقاري المكنن بنظام المساحة المكنن، والإطلاع المباشر على القيم التأجيرية المعطاة، ووضع نظام جديد لضبط ساعات الدوام الرسمي للموظفين والعاملين.

الخطة الخمسية

ويكشف معراوي عن إجراءات أخرى في طور التنفيذ والتحضير في إطار الخطة الخمسية الطموحة ٢٠١٣ – ٢٠١٧، ومنها:

- إعادة هندسة الإجراءات وتبسيطها بما فيها
- معاملات الرسم على التركات التي تتداخل فيها
- صلاحيات العقارية والمالية العامة
- إدخال آليات للمساءلة والرقابة
- رصد الإعتمادات المطلوبة لإستكمال تجهيزات المكننة التعاون مع الجهات الدولية المانحة لإستكمال التطوير
- التنسيق مع وزارة العدل من أجل مكننة المحاكم العقارية
- وضع نظام معلوماتي لإدارة أملاك الدولة الخصوصية
- توحيد التخمينات بين العقارية والمالية العامة والبلديات التعاون مع مديرية المالية العامة لتنظيف الصحائف وإعطاء جميع المالكين أرقاماً ضريبية
- وضع دراسات لتنفيذ مشاريع مستقبلية تتضمن: تأهيل البنى التحتية للمكننة، والحماية من الكوارث، ووضع نظام لأرشفة البريد والمستودعات، وتقديم خدمات عبر الهواتف الخليوية، والإطلاع على الصحيفة العقارية عن بعد، واستحداث خط ساخن للمديرية العامة للشؤون العقارية، ووضع نظام أمان على سندات التمليك، واستكمال مكننة خرائط المناطق المتبقية، وربط أرقام العقارات مع مواقعها للإستفادة من أسعار العقارات المجاورة ومحتوياتها (GIS).

الصفدي في كتاب تنويه لمعرّاوي: جهودكم الكبيرة انعكست بوضوح من خلال نتائج ٢٠١٣

نوّه وزير المال محمد الصفدي بـ«الجهود الكبيرة" التي بذلها الأستاذ جورج المعراوي خلال عام ٢٠١٣ من خلال اضطلاعه بمهام المدير العام للشؤون العقارية ورئاسة المصلحة المالية الإقليمية في محافظة جبل لبنان وذلك رغم الأجواء الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عانت منها البلاد داعياً إيّاه إلى "متابعة هذه الجهود لما لها من انعكاس ايجابي على مالية الدولة".

عمان استضافت برنامجاً إقليمياً ضمن أنشطة "غيفت مينا" بدعم من البنك الإسلامي للتنمية

خصاونة: في المنطقة خلل في المحاسبة العمومية يظهر جليا في الازمات المالية والاقتصادية للدول العربية

اجتمع ٢٠ مشاركاً من سبع دول عربية خلال شهر تشرين الاول الفائت في العاصمة الأردنية عمّان للمشاركة في برنامج تدريبي إقليمي عن المحاسبة العمومية.

اندرج هذا البرنامج ضمن سلسلة أنشطة شبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا GIFT-MENA، وبمبادرة مشتركة من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (لبنان) ومديرية المركز التدريبي التابعة لوزارة المال في الأردن، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية. واطلع المشاركون في البرنامج على أبرز التوجهات في المحاسبة الحكومية وتبادلوا التجارب والدروس المستفادة من مشاريع التحديث التي تنفذ حاليا في كل من تونس واليمن وفلسطين والسودان والمغرب والأردن ولبنان.

لبنانيون وأردنيون

وتولى التدريب في البرنامج عدد من الخبراء اللبنانيين والأردنيين، هم المدير العام لإدارة المناقصات في لبنان جان علية، والمدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة اللبنانية غسان بيضون، والمدير المالي والاداري في وزارة تطوير قطاع الاعلام في الاردن الدكتور خليل أبو حمور، والخبير الأردني في شؤون المحاسبة العامة الدكتور معتز السعيد.

توجّه هذا البرنامج إلى الكوادر العليا والمتوسطة في أقسام المحاسبة العامة في سبع دول عربية واستغرق ٣٠ ساعة موزعة على خمسة أيام، بما يعادل ستّ ساعات في اليوم تقريبا، وتناول محاور عدة شملت مدخلاً إلى إدارة المالية العامة، والمحاسبة العمومية ومحاسبة الاستحقاق في القطاعين الخاص والعام.

وفي نهاية البرنامج أكد المشاركون اهمية هذا النوع من التدريب التخصصي في المحاسبة العمومية، واعربوا عن املهم في استمرار السعي الى توحيد المصطلحات

من البرنامج التدريبي في عمّان

وتشكيل مجموعة عمل مؤلفة من خبراء من المنطقة ضمن شبكة GIFT-MENA لتوثيق التجارب التطبيقية الخاصة بمحاسبة الاستحقاق وتحليلها واستخراج الدروس المستفادة منها ولوضع الارشادات التطبيقية الخاصة باستخدام محاسبة الاستحقاق في القطاع العام.

خصاونة: أهمية كبرى

وقال مدير مديرية المركز التدريبي التابعة لوزارة المال في الأردن السيد حازم خصاونة لـ«حديث المالية" إن "الاردن يولي منذ سنتين تقريبا أهمية كبرى لموضوع المحاسبة العمومية، وهذا الموضوع يحظى كذلك باهتمام كبير من مصلحة التدريب في وزارة المالية الأردنية، لأهميته في رفع مستوى العمل الرقابي وجودته، ومواكبة التطورات الدولية في ممارسة أعمال التدقيق والمحافظة على الأموال العامة للدولة".

وأوضح أن "الاردن يتجه اليوم أكثر فأكثر الى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على القطاع العام، وإعداد الموازنات العامة السنوية والبيانات الختامية حسب ما تقرره هذه المعايير.

ولاحظ أن "ثمة خللا في المحاسبة العمومية على صعيد المنطقة"، موضحاً أن "هذا الخلل يظهر جليا في الازمات المالية والاقتصادية التي تعانيها الدول العربية، بالإضافة الى التهرب الضريبي وضعف التشريعات الوطنية، هذا فضلا عن غياب الالتزام بالقوانين والانظمة وغياب المهنية والمهارات الفردية في المجال المحاسبي".

واعتبر أن "هذا الامر يؤدي الى اغراء الناس لارتكاب مخالفات مما يؤثر سلبا على المال العام". واضاف "لذا انا من المبادرين الى تشجيع تطوير برامج تدريبية مبنية على تحديد فعلي للحاجات المحاسبية كما اني شديد

> **"على مراكز التدريب العربية أن تعمل على انشاء شبكة من الخبراء المختصين في موضوع المحاسبة العمومية"**

جانب من المشاركين

> حان الوقت في العالم العربي للإنتقال من الرقابة الصورية الى الرقابة الحقيقية

الاقتناع بأهمية تعاون مراكز التدريب في ما بينها".
وشدد خصاونة في هذا الاطار "على دور شبكة GIFT MENA في تفعيل دور التدريب وارساء هذا النوع من التعاون بين مختلف اعضاء الشبكة".

"شبكة خبراء"

ووصف خصاونة برنامج المحاسبة العمومية الذي استضافه الاردن بالتعاون مع معهد باسل فليحان بأنه "برنامج نوعي ، لما يشمله من معارف ونظريات وتطبيقات حديثة في المحاسبة العمومية، وللمساحة التي يخلقها لتبادل الخبرات والمعارف بين الدول العربية".
ورأى ضرورة "أن تعمل مراكز التدريب ايضا على خلق شبكة من الخبراء المختصين في موضوع المحاسبة العمومية وتبادل ليس فقط المدربين بل منسقي برامج التدريب ومصممیها، مما يضمن استدامة العمل واستمراريته".

"الرقابة الحقيقية"

ورداً على سؤال عن اهم الاصلاحات التي يجب العمل عليها لتطوير الاداء في المحاسبة العمومية، لاحظ خصاونة أن "الدور الرقابي ما يزال ضعيفا والوطن العربي لا يزال في حالة من التطور والتحول". ورأى أن "الوقت حان للإنتقال من مفهوم الرقابة الشكلية أو الصورية الى مفهوم الرقابة الحقيقية". وشدد على أن "عملية الاصلاح الاقتصادي، لا تكتمل من دون الرقابة المحاسبية على الاداء العام"، لافتاً إلى أن "تطوير أساليب الرقابة المالية ومنهجياتها من الجانبين النظري والتطبيقي، يساعد العاملين فيهذه الأجهزة على أداء مهامهم بكفاية وفاعلية".
وأضاف: "من حيث المبدأ، يجب ان يكون واضحا لجميع العاملين في اجهزة الدولة اهمية التوجه نحو تبادل الخبرات وتوحيد الاجراءات بين الدول العربية وادخال المعلوماتية الى العمليات الحسابية في الدوائر الرسمية لكي تضمن التوقيت الصحيح للعمليات وللتأكد من انها تتم ضمن الانظمة والاجراءات السليمة في الوقت والزمان الصحيحين".
واشار خصاونة إلى أن "مهنة المحاسبة في القطاع العام ما زالت بدائية ويُنظر اليها على انها تسجيل للقيود والتداولات المالية، ويُنظر الى المحاسب على انه ماسك للسجلات والقيود، غير ان الدور الرئيسي للمحاسب في عصرنا هذا يتطلب الانتقال من دور المحاسب التقليدي الى المحاسب المتخصص الذي يستطيع الربط بين النظريات الحسابية الحديثة وربطها بالسياسات المالية والاقتصادية، وهذا الامر يتطلب كماً من المهارات كالقدرة التحليلية للمواقف المالية، واعداد الموازنات واعداد الحسابات الختامية للإدارات والمؤسسات العامة والتقارير المالية بالإضافة الى قراءة وتحليل النتائج ووضع المؤشرات ورفع التوصيات الى متخذي القرار".
وخلص خصاونة إلى ضرورة "العمل على تفعيل دور الرقابة ورفع مستوى مهنة المحاسبة في القطاع العام"، داعياً إلى البدء "بالعمل مع المؤسسات والادارات العامة لاستدراك الدور الحيوي للمحاسب واعطاء هذه المؤسسات والإدارات صلاحيات أوسع وتوصيفاً وظيفياً حديثاً".

جائزة "أهم كتاب عربي" للدكتور نادر سراج

رئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير خالد الفيصل (إلى اليسار) خلال تسليمه جائزة أهم كتاب عربي للعام ٢٠١٣ للدكتور نادر سراج

فاز الأكاديمي والباحث اللبناني الدكتور نادر سراج عن كتابه "الشباب ولغة العصر – دراسة لسانية اجتماعية"، بجائزة "أهم كتاب عربي لعام ٢٠١٣" التي منحته إياها مؤسسة الفكر العربي خلال مؤتمرها السنوي "فكر١٢" الذي نظمته في مدينة دبي بين ٤ و٥ كانون الاول ٢٠١٣، كونه عملاً رائداً للدراسات اللسانية الاجتماعية وكتابا تأسيساً في مجاله، وانتباهة علمية يقظة إلى التبدّلات التي تطرأ على اللغة العربية نتيجة اصطدامها بالوافد من المفردات التي لا مقابل لها فيها، وإلى مخاطر هذا الانزياح القيمي في المشهد اللغوي العربي لصالح اللغات الأجنبية.

وثمّن سراج في كلمته "الدور الرّائد لمؤسّسة الفكر العربي في الارتقاء بالفكر واللغة والثقافة في الوطن العربي"، معتبراً أنها "تكرّس روح البحث المتجدّد، وهي بذلك تنهض بواحد من أهدافها السامية، من خلال احتضان علوم العصر، والارتقاء بالفكر اللغوي المتجدّد". ورأى أن اختيار كتاب "الشّباب ولغة العصر" يشكّل "اعترافاً مشكوراً بأنموذج حيّ للدراسات اللسانيّة التّطبيقيّة".

تشكّل مساحة لتبادل الأفكار والمعلومات والتجارب

في القطاع العام شبكة للتقريب... بين معاهد التدريب

لم تقف ظروف القلق والترقب وعدم الاستقرار التي يعيشها لبنان والمنطقة والتحول الكبير في الأولويات، رادعاً أمام مبادرة مؤسسات ومعاهد التدريب والتعليم في القطاع العام للتفكير معاً في تعزيز الروابط في ما بينها وفي التأسيس لمساحة حوار ونقاش حول هواجس تطوير الطاقات البشرية والتدريب.

صورة أمام مدخل السرايا الحكومية للمشاركين في ورشة العمل الوطنية لتعزيز الروابط بين معاهد التدريب

فالتفكير اليوم في التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة ولمعاجم الوظائف والكفاءات وثقافة الأداء والجودة وايجاد قانون حديث يرعى التدريب، أصبح ملحّاً، لاسيما في ضوء تزايد الحاجات التدريبية في القطاع العام في ظلّ فاتورة الأجور المرتفعة (أكثر من ٢٦٪ من النفقات الجارية)، وعجز المالية العامة، والتوظيف العشوائي والنقص الحاد في الكوادر القيادية.

من هنا، أطلقت مجموعة من معاهد التدريب والتعليم في القطاع العام في لبنان مبادرة لتأسيس "شبكة تعزيز الروابط بين معاهد التدريب في القطاع العام في لبنان" وذلك خلال ورشة العمل الوطنية لتعزيز الروابط بين المعاهد، التي نظّمتها مبادرة "سيغما" التابعة للاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في أيلول ٢٠١٣ في السرايا الحكومية.

يعتبر المشاركون في هذه المبادرة أن هذه "الشبكة هي تجمّع إرادي لتبادل الأفكار والمعلومات والتجارب في القطاع العام" وهي ستضمّ معاهد ومراكز وأجهزة التدريب في القطاع العام، ومديريات ومصالح ودوائر التدريب والتعليم، وكل الجهات الرسمية التي توفر الخدمات التدريبية وتسهلها، وممثلين عن مديريات ومصالح ودوائر الموارد البشرية وشؤون الموظفين.

ويضيف المشاركون في هذه المبادرة أنها تهدف إلى "تعزيز ثقافة الإعداد والتدريب في القطاع العام بأشكاله كافة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين مقدمي الخدمات التدريبية في القطاع العام في لبنان".

خطة متوسطة المدى

أما برنامج الشبكة للعامين ٢٠١٤-٢٠١٥، فيتألف من ثلاثة محاور:

- المحور الأول يعنى بتعزيز ثقافة التدريب في القطاع العام ويتضمن إعداد دراسة تحليلية عن واقع التدريب في القطاع العام في لبنان وورشة عمل عن "الاطار المرجعي للقدرات والمهارات"، وأخرى تتناول الأدوات المتبعة لتقييم الأثر التدريبي، فضلاً عن اعداد ونشر دراسة حالة ناجحة تبرز الاثر الايجابي للتدريب على الأداء المؤسسي.
- المحور الثاني للخطة يتمثل في تعزيز التعاون بين معاهد وأجهزة التدريب ووحدات الموارد البشرية في القطاع العام، ومن المقرر في هذا الإطار صوغ إعلان أو ميثاق يرعى الإطار التنظيمي للشبكة كتجمّع إرادي، وإعداد "دليل" لمعاهد وأجهزة التدريب في القطاع العام في لبنان، وإنشاء موقع إلكتروني للشبكة، وتشجيع انضمام اعضاء جدد إليها، والإنتاج المشترك لمواد تدريبية عالية الجودة.
- المحور الثالث للخطة يتعلق ببناء قدرات أعضاء الشبكة في مواضيع إدارة الطاقات البشرية والتدريب، على أن يتم في هذا الإطار وضع شرعة أو مدوّنة سلوك للتدريب وتعزيز مهارات وضع الخطط التدريبية والمساهمة في ايجاد منظومة ومؤشرات مشتركة لقياس أثر التدريب. ومن المتوقع إعداد أدلّة مرجعية لمنهجيات التدريب في مواضيع متخصصة كتحديد الحاجات التدريبية وتقييم اثر التدريب وغيرها.

المبادرة انطلقت إذاً، وأعضاء الشبكة في اجتماعات مستمرة منذ أيلول ٢٠١٣ لإعداد الإطار التنظيمي وتوزيع المهام والبدء ببرنامج عمل واعد في تجربة لبنانية – لبنانية قوامها التعاون والتآزر لخدمة تدريبية أفضل في القطاع العام.

الإدارات والمؤسسات والمعاهد المشاركة في الشبكة

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية – معهد باسل فليحان المالي الاقتصادي – مديرية التعليم في الجيش اللبناني – مديرية الإعداد والتدريب في مصرف لبنان – معهد قوى الامن الداخلي – المعهد الوطني الاداري – معهد الدروس القضائية – المركز التربوي للبحوث والانماء – مركز تعزيز أمن المطار – مجلس الخدمة المدنية – مديرية المالية العامة في وزارة المالية – المديرية العامة للبيئة – المديرية العامة للأمن العام – المديرية العامة في رئاسة الجمهورية – المديرية العامة في رئاسة مجلس الوزراء – وزارة الاقتصاد والتجارة – المديرية العامة في وزارة الصناعة – مجلس الانماء والاعمار – المديرية العامة للتربية في وزارة التربية والتعليم العالي – ادارة حصر التبغ والتنباك – مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية.

اللقاء السنوي لأساتذة الاقتصاد في المدارس الرسمية: تعزيز الالمام بالمسائل المالية والاقتصادية لدى الشباب

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية، اللقاء السنوي الثاني لأساتذة مادة الاقتصاد في الثانويات الرسمية، تحت عنوان "دور أساتذة مادة الاقتصاد في تعزيز الإلمام بالمسائل الاقتصادية والمالية لدى الشباب اللبناني".

صورة تذكارية للأساتذة المشاركين

شارك في اللقاء ٢٠٥ أساتذة لمادة الاقتصاد في المدارس الرسمية. وحضره كذلك عدد من المسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي، إضافة إلى مديري الثانويات ومجموعة من الخبراء والمدربين، وممثلي الجهات الشريكة والجهات المانحة.

واعتبر المدير العام للتربية فادي يرق أن الشراكة بين وزارة التربية والمعهد تهدف إلى "توسيع ثقافة الاقتصاد، علماً ومعرفة، بحيث تطال جميع المعنيين الذين يؤدون دوراً مهماً وأساسياً، في نهضة المجتمع والوطن"، ورأى أنه "لتعزيز الثقافة المالية والاقتصادية دوراً فاعلاً في تحويل المجتمع اللبناني من مجتمع استهلاكي إلى انتاجي من خلال تحليل المواضيع المالية والاقتصادية بطرق علمية وموضوعية".

وعرضت مديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط مشروع "تعزيز قدرات أساتذة الاقتصاد في الثانويات الرسمية"، فأوضحت أن هذا البرنامج "هو جزء من مشروع أكبر لتعزيز الثقافة المالية والاقتصادية في لبنان، والذي يهدف إلى توعية المواطنين، وخصوصاً فئة الشباب والشابات، وتثقيفهم حول شؤون إدارة المال العام والخاص، وكيفية اتخاذ القرارات السليمة في التخطيط للمستقبل، والتعاطي الإيجابي والبناء مع المؤسسات المالية الخاصة والهيئات الحكومية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية".

ورأت مديرة الارشاد والتوجيه بالتكليف، صونيا خوري أنه "لأساتذة الاقتصاد دوراً أساسياً في تكوين جسر العبور إلى مجتمع متطور قادر على اتخاذ القرارات الصحيحة لمواجهة مختلف الاوضاع الآنية والتخطيط للمستقبل".

ثم أقيمت حلقة نقاش عن "دور أساتذة مادة الاقتصاد في تعزيز الإلمام بالمسائل الاقتصادية والمالية لدى الشباب اللبناني" تحدث فيها كل من مدير مؤسسة البحوث والاستشارات الاقتصادية الدكتور كمال حمدان ومدير مركز الدراسات والاستشارات الاقتصاديّة، الدكتور سمير نصر ومديرة مركز التوثيق والبحوث الاقتصادية الدكتورة إيرما مجدلاني.

وعرض حمدان لأبرز نتائج المسح الوطني حول "الإلمام بالمسائل المالية قي لبنان" وأشار إلى أنه قد "ساهم في توفير قاعدة بيانات أساسية لوضع السياسات المتعلّقة بتطوير ورشات عمل وبرامج توعية جديدة، ومبادرات لبناء القدرات وتطوير وحدات التدريب"، كما وضّح أن المسح "يساهم في صوغ سياسة حكومية في مجالات محددة، بما في ذلك، وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز التربية الاقتصادية والمالية".

أما نصر فقد شدّد على أن "الخطوة الأولى المطلوبة تتمثل في اعتماد استراتيجية وطنية لتحسين الثقافة الاقتصادية والمالية، وبتأليف لجنة وطنية تضم مختلف الجهات المعنية، تتولى إعداد وتنفيذ وتنسيق السياسات والإجراءات المطلوبة".

ولاحظت مجدلاني أن "المناهج المعتمدة في المواضيع الإقتصادية والمالية اصبحت قديمة، ولم تعد صالحة"، واقترحت "تأليف لجنة طارئة لاعادة النظر في محتوى المناهج".

ختاماً، تم تكريم كل من ساهم في إنجاح مختلف المبادرات المنضوية تحت برنامج تعزيز قدرات أساتذة الاقتصاد في المدارس الرسمية منذ عام ٢٠٠٩، وتمّ توزيع إفادات المشاركة على الأساتذة المشاركين في النشاطات التدريبية.

ما هي الثقافة المالية والإقتصادية؟

يُعنى التثقيف المالي والاقتصادي بتوعية المواطنين، وبخاصةٍ فئة الشباب والشابات منهم، وتثقيفهم حول شؤون إدارة المال العام والخاص على نحو يتيح لهم اتخاذ القرارات السليمة في الأوضاع التي يواجهونها اليوم أو في التخطيط للمستقبل، كما يتيح لهم التعاطي الإيجابي والبنّاء مع المؤسسات المالية الخاصة والهيئات الحكومية ويعزز المؤسسات الديمقراطية. وأصبحت المعرفة بالشؤون الاقتصادية والمالية من الأمور الأساسية في عالم اليوم لمواجهة التحديات والتحوّلات التي يفرضها الاقتصاد العالمي وتزداد الحاجة إلى بناء جيل من المواطنين الواعين القادرين على المساهمة بفعالية في اتخاذ القرارات الرشيدة بما يحسّن أوضاعهم المالية الخاصة ويعزز النمو الاقتصادي عامة.

دورة أولى نظمت والبقية تقام في ٢٠١٤

مناهج تخصصية في الشراء الحكومي بمتناول العاملين في القطاع العام اللبناني

أطلق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي المناهج التدريبية المتخصصة في الشراء الحكومي والتي طوّرها بالتعاون مع معهد المشتريات والتوريد في بريطانيا (Chartered Institute of Purshasing and Supply -CIPS) الذي يعتبر أحد أكبر المراكز المهنية المعترف بها عالمياً في مجال التوريد، في إطار تنفيذه لمشروع "تعزيز القدرات في الشراء الحكومي" بدعم من الحكومة الايطالية.

عدد من المشاركين في دورات الشراء الحكومي

وقد تمّ إطلاق المناهج في احتفال أقيم في مقر المعهد بمشاركة أكثر من ٧٠ من الكوادر العليا والمسؤولين عن عمليات الشراء في مختلف الادارات والمؤسسات العامة في لبنان إضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات الدولية العاملة في لبنان، وذلك برعاية وزير المال محمد الصفدي وحضور سفير ايطاليا في لبنان السيد جيوسيبي مورابيتو.

تتكون المناهج التخصصية من:

- "الشهادة التخصصية في الشراء الحكومي"، وهي موجهة إلى موظفي القطاع العام المعنيين بعملية الشراء في مختلف الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، وكذلك إلى المهتمين بالشراء في القطاع الخاص وفي المنظمات الدولية وفي المشاريع المموّلة من جهات مانحة.
- "البرنامج التدريبي في استراتيجيات الشراء" الموجّه إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين بإعداد خطط وعمليات الشراء الحكومي ومراقبتها وتدقيقها، بالإضافة إلى الاختصاصيين في الشراء من القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

وفي هذا السياق، نفّذ المعهد الدورة الأولى للشهادة التخصصية في الشراء الحكومي باللغة العربية في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول الفائت، وشارك فيها ٣٣ مسؤولاً ومهتماً بمواضيع الشراء الحكومي من ٢٢ إدارة حكومية في لبنان.

وكانت هذه التجربة لافتة من حيث مهنية المدربين وحماسة المشاركين لاكتساب معارف جديدة وتبادل الخبرات في ما بينهم ونقلها الى إداراتهم وخصوصاً لناحية إدخال الممارسات الفضلى في الشراء في إطار مهامهم اليومية بحيث يتم تحسين الأداء والمساهمة في تطوير مهنة الشراء.

ويستكمل المعهد خلال عام ٢٠١٤ الدورات الجديدة للمرشحين من بقية الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان ومن القطاع الخاص، على أن يتم الاعلان عنها في بداية العام كما ينظم البرنامج التدريبي في استراتيجيات الشراء في الفترة الممتدة من ٣ إلى ١٢ كانون الأول ٢٠١٣ بمشاركة ٢٢ مشاركاً.

أرسل النسخ التجريبية منها الى الرئاسات والوزراء والهيئات الرقابية ولجنتي "المال" و"الإدارة" النيابيتين

الصفدي: الدليل الوطني للصفقات العامة ودفاتر الشروط النموذجية تحدّ من إهدار الوقت والمال وتعزز الشفافية والكفاءة

أرسل وزير المال محمد الصفدي إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء وإلى جميع الوزراء والهيئات الرقابية، ورئيسي لجنتي المال والموازنة والإدارة والعدل النيابيتين، النسخ التجريبية من "الدليل الخاص بالصفقات العامة" ومن "دفاتر الشروط النموذجية لإجراء المناقصات أو استدراج عروض للأشغال ولاختيار الاستشاريين ولتوريد السلع واللوازم وتأمين الخدمات ذات الصلة".

وقد أُعدّت هذه المنشورات بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية بمنحة من البنك الدولي، وتولى معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي تعميمها ومناقشتها مع مئات من المهتمين والعاملين في مجال الشراء الحكومي في لبنان، وذلك بالتنسيق مع مجموعة من الخبراء من وزارة المال ومن ديوان المحاسبة ومن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

وتشمل الوثائق التي أرسلت الدليل الخاص بالصفقات العامة (عقود الشراء الحكومية)، ودفتر شروط خاص نموذجي (مبسّط) لإنجاز أشغال وخدمات ملحقة، ودفتر شروط خاص نموذجي لإنجاز أشغال (قيمتها أقلّ من ٧.٥ مليارات ليرة لبنانية أو ما يعادلها)، ودفتر شروط خاص نموذجي لاختيار الاستشاريين، ودفتر شروط خاص نموذجي (مبسّط) لتوريد سلع ولوازم وتأمين الخدمات ذات الصلة، ودفتر شروط خاص نموذجي لتوريد لوازم وتقديم الخدمات ذات الصلة.

وقال الصفدي إن وزارة المال تخصّ "موضوع إدارة الصفقات العامة (Public Procurement) بمعناه الواسع، اهتمامها وعنايتها، في إطار رؤيتها لإصلاح المالية العامة وانسجاماً مع توجهاتها لترشيد الإنفاق وزيادة فاعلية المال العام".

وأوضح أن "الوزارة بادرت في هذا السياق، ومتابعة لتنفيذ التزامات الحكومة اللبنانية أمام الدول المانحة خلال مؤتمر باريس ٣، إلى إعداد دليل خاص بالصفقات العامة في لبنان، إضافة إلى دفاتر شروط نموذجية (National Bidding Documents) يمكن أن تستخدم من قبل الإدارة اللبنانية في مجال الصفقات العامة".

واشار إلى أن "إعداد هذه الوثائق ترافق مع جلسات عمل تمهيدية وورش عمل تشاورية عقدت في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بمشاركة عدد كبير من المسؤولين في الإدارات والمؤسسات اللبنانية وبإدارة فريق من الخبراء الدوليين ولبنانيين من وزارة المال وديوان المحاسبة ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية".

الدليل الوطني للصفقات العامة ودفاتر الشروط النموذجية

واضاف أن "نتائج المرحلة التشاورية أكّدت الحاجة إلى هذه المراجع علما أن آخر دفتر شروط رسمي أقر عام ١٩٤١ وهو باللغة الفرنسية ويتناول فقط صفقات الأشغال الكبيرة".

وشرح الصفدي أن "الدليل الوطني الخاص بالصفقات العامة ودفاتر الشروط النموذجية تستند إلى الإطار القانوني الحالي الذي يرعى المناقصات العامة في لبنان لاسيما قانون المحاسبة العمومية ونظام المناقصات، إضافة إلى الأحكام والأنظمة الخاصة بالصفقات التي تجريها بعض المؤسسات والإدارات العامة والبلديات. كذلك تستند هذه الوثائق إلى أفضل الممارسات الحالية في العالم ويمكن تالياً الاستفادة منها حتى عند صدور القانون الجديد الذي يرعى المناقصات العامة".

وشدد الصفدي على أن "اعتماد هذه الوثائق من شأنه أن يعزز صدقية الدولة اللبنانية حيال القطاع الخاص والمجتمع الدولي، ويجعل من نظام المناقصات اللبناني صالحاً للاستخدام في برامج التمويل الدولي"، لافتاً إلى أن "لبنان هو واحد من البلدان القليلة التي لم تعتمد لحينه دليلاً مرجعياً وطنياً ودفاتر شروط نموذجية".

وابرز الصفدي أن "من أهم الآثار المرتقبة، توجيه وتنسيق عملية تقديم العروض باستخدام الدفاتر النموذجية، مما يساهم في الحد من إهدار الوقت والمال، فضلا عن تعزيز الشفافية والكفاءة في تنفيذ عمليات الصفقات العامة في ظل الإطار القانوني الحالي، وتحقيق مكاسب عملية من خلال تحسين فاعلية تطبيق القوانين والمراسيم الحالية، وتوفير علاقة أفضل مع السوق من خلال مجموعة جديدة من دفاتر شروط وطنية نموذجية تعبر عن أفضل الممارسات وعن شروط متوازنة للعقود، إضافة إلى تسهيل تطبيق قانون جديد للمناقصات العامة الذي يتطابق مع التوجهات العالمية الحديثة في هذا المجال".

للمراجعة والإستفسار: باسم الحاج – ٠٣٧٢٤٢١٤

"الريجي" أعادت تأهيل "مؤسسة المتن" والمردود المنتظر مالي وتنموي

في بكفيا معمل للفرز... يُحدث الفَرق!

قبل أن يضع وزير المال محمد الصفدي في ١٤ آذار ٢٠١٣ الحجر الأساس لترميم وتأهيل "مؤسسة المتن" التابعة لإدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي)، كان معمل الفرز النموذجي في بكفيا "أطلالاً لا روح فيها"، على ما وصفه رئيس مجلس إدارة "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي. وكان المعمل القائم منذ نحو نصف قرن في البلدة المتنية، بات في حالة متهالكة، ولم يعد صالحاً للعمل، وبالتالي فإن توقف الانتاج فيه، يعني اقفال المؤسسة.

الوزير الصفدي متوسطاً النائب سامي الجميل والمهندس سقلاوي خلال تدشين المعمل

غير إن سبعة أشهر كانت كافية لكي "تدبّ الروح مجدداً في هذا المرفق، وتنفتح آفاق جديدة أمام المؤسّسة ومنطقة بكفيا العزيزة على السواء"، على قول سقلاوي.

خلال هذه الأشهر السبعة، عملت شركة V.I.T اليونانية على تأهيل مباني المؤسسة، وتحديث بنية الخدمات الصناعية (كهرباء، بخار، مياه معالجة، هواء ضغط وغيرها...)، وانشاء المعمل الحديث لفرز التبوغ الشرقية، وهو يتسم بميزات فنية عالية وتجهيزات ومعدات أوروبية. فالشركة المنفذة رائدة في تصميم

"مؤسسة المتن"... منذ ٥٠ عاماً

يعود بناء مؤسسة المتن إلى نحو ٥٠ عاماً، وتحديداً إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، خلال تولّي السيد البير جانيس مسؤولية المديرية العامة لحضر التبغ والتنباك. وبدأ الانتاج بالفرز اليدوي عام ١٩٦٥ ومن ثمّ تطور ليصبح آلياً لتحضير التبوغ المخصصة لصناعة السجائر الوطنية (طاتلي – بافرا – كريم – خانم...)، والتي تلاشت لعدم القدرة على مجاراة تطور نوعية السجائر المطلوبة بسبب الازمات والحروب التي عصفت بالبلاد. وأعيد العمل بالمؤسسة في الفصل الاول من العام ١٩٩٣ كمؤسسة لفرز التبوغ فور تولّي المهندس ناصيف سقلاوي منصب المدير العام لإدارة الحصر.

معدات بستة ملايين يورو لمصنع السجائر

لم تنتظر "الريجي" طويلاً، حتى أتبعت افتتاح معمل بكفيا بخطوة ثانية، هي توقيعها، برعاية وزير المال محمد الصفدي وحضوره، إتفاق تعاون مع شركة "كوماس" comas الايطالية لتركيب خط جديد في مصنع السجائر في الادارة، لتحضير التبغ ومعالجته قبل تصنيعه وتغليفه، تبلغ قيمة المعدات التي يشملها ستة ملايين يورو. وتعتبر شركة "كوماس" التي رست عليها مناقصة تلزيم تركيب الخط الجديد لقسم التحضير العام، "من كبرى الشركات العالمية في صناعة المعدات الصناعية".

وهذا الخط الكامل الذي سيتم تركيبه لتحضير التبغ ومعالجته قبل تصنيعه وتغليفه، صمم "وفقاً لأرقى المواصفات المعتمدة لدى الشركات العالمية"، بحسب سقلاوي، الذي قال إن "هذا المشروع يشكّل الحجر الاساس للارتقاء" بمنتجات "الريجي" التبغية "الى مستوى المنتجات العالمية من حيث النكهة"، ويواكب "التقدّم الحاصل في الاسواق العالمية من حيث الجودة والمعاصرة".

من الإحتفال بإعادة تأهيل "مؤسسة المتن"

وتصنيع معامل فرز التبوغ الشرقية، وهي تعمل في هذا المجال منذ اكثر من عشرين عاماً، ونفذت اعمالاً مشابهة لشركات عالمية عدة.

وفي ١٥ تشرين الثاني الفائت، تم افتتاح المعمل الجديد، الذي سيتم فيه فرز التبوغ المشتراة من المزارعين وتصنيفها وتوضيبها وتعقيمها ومن ثم تصديرها إلى الشركات المصنعة العالمية وفقاً لأعلى المعايير المعتمدة عالمياً".

وتفوق الطاقة الإنتاجية للمعمل ٢٠٠٠ كلغ في الساعة، وتعتبر العملية الإنتاجية فيه من الأحدث عالمياً لجهة التصميم، ويتم الحصول بنتيجتها على تبغ بمواصفات عالمية، متجانس ونظيف وقليل الكسر.

وهذاالتحسين في نوعية الفرز بإستخدام أحدث المعدات، سيجعل امكانات التصدير اسهل، كما سيحسن من اسعار التصدير، مما يوفّر مزيداً من الإيرادات للخزينة اللبنانية، وهذا ما حدا بالوزير الصفدي إلى وصف هذا الإنجاز بأنه "هدية من إدارة الريجي ووزارة المال إلى الاقتصاد الوطني"، مشيداً بنجاح "الريجي" في "تطوير مرفق إنتاجي في خضمّ أزمة صعبة يجتازها لبنان ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي"، علما أن "الريجي" ساهمت بحسب الوزير، "في زيادة موارد المالية العامة بمداخيل مباشرة بلغت حتى أيلول الماضي ٣٦٦ مليون دولار أميركي، بالإضافة إلى دعم المزارعين مباشرة بشراء محاصيلهم بأسعار مدعومة وبعائدات صافية بلغت في العام ٢٠١٢، ٥٧٧ مليون دولار موزعة بين رسوم جمركية ومرفئية وضريبة على القيمة المضافة".

ولا تقتصر منافع تحديث "مؤسسة المتن" على الجانب المالي، إذ أن ثمة جانباً آخر أيضاً يتمثل في مساهمة افتتاح معمل الفرز في تنمية المجتمع المحلي في المنطقة. فإضافة إلى أنه سيؤمن ديمومة عمل العاملين في المؤسسة، سيوفّر المعمل نحو ٣٠٠ فرصة عمل موسمي تدوم أربعة أشهر كل سنة ويستفيد منها بشكل خاص طلاب الجامعات وسكان المنطقة المحيطة بالمصنع.

أما جهود "الريجي" عموماً فليست موسمية، بل هي مستمرة ودائمة على طريق التحديث والتطوير ويصحّ القول إن معمل الفرز... سيُحدث الفرق.

أولويات الخطة الاستراتيجية

تقوم الخطة الاستراتيجية التي وضعتها إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي)، لتطوير الصناعة الوطنية على مجموعة اولويات، هي "انجاز تركيب سلسلة لف جديدة لسجائر سيدرز ١٠٠ ملم وذلك لتحسين جودة المنتج، ولجعله ملائماً لمواصفات منظمة الصحة العالمية، وتركيب خط جديد لقسم التحضير العام بطاقة انتاجية تبلغ ٢٥٠٠ كلغ/ساعة يسمح بإعداد نكهات جديدة بجودة عالية وقادر على ان يغطي مستوى انتاج يصل الى ٥٠ الف صندوق شهرياً"، إضافة إلى مشروع جديد "لحظته الادارة في خطتها للعام ٢٠١٤، لتقديم وتركيب خط كامل بهدف توسيع مروحة منتجاتها التبغية وانتاج سجائر بعلبة كرتون عصرية وبقياس ٨٤ ملم ذات مواصفات راقية جداً، لرفع طاقة المعمل الحالية التي تبلغ حوالي ٢٢ الف صندوق شهرياً".

وتجري ادارة الحصر حالياً مفاوضات مع احدى الشركات العالمية لانتاج احد اصنافها لدى "الريجي"، وما زال هذا المشروع قيد الدراسة.

فرز التبوغ

يتم فرز التبوغ التي يجري استلامها من المزارعين، وفقاً للمناطق الزراعية، ولموقع الاوراق المنتقاة من الشتول، ولمستوى نضجها، ومن ثم تفتح بازاتها (كتل اوراق التبغ) وتنقى من الشوائب والمواد الغريبة وتوضب آلياً بواسطة معدات خاصة تراعي الخواص الفيزيائية والكيمائية للتبغ للحصول على ناتج نظيف ومتجانس صالح للاستعمال في معمل انتاج السجائر العالمية.

مبادئها بأسلوب حواري مصوّر ولغة مبسّطة في "ليش مندفع ضرايب؟"

مع جنى ورابح... لكل سؤال عن المالية العامة جواب!

"كمواطنين، بتخطر على بالنا أسئلة كتيرة متعلقة بالدولة: شو بتعمل؟ وكيف بتأثّر بحياتنا اليومية؟ ومن أهم الأسئلة: ليش مندفع ضرايب؟ الدولة عم تاخد منا مصاري، بسّ ما منعرف بالظبط ليش؟ وشو عم تعمل فيهم؟"...

جنى وربح

أسئلة عدة تتعلّق بدور الدولة ومهامها، تطرحها شخصيتا جنى ورابح، الصبية والشاب اللبنانيان، ويسعيان إلى الإجابة عنها في كتّيب "ليش مندفع ضرايب" الذي يشكل مدخلاً لفهم علاقة المواطن بإدارة المال العام، من خلال أسلوب حواري مصوّر ولغة مبسّطة.

"الدولة اللبنانية متل أي دولة بالعالم، عندها مهام تقوم فيها ومشاريع تحققها. ونحنا المواطنين عندنا دور بالقرار من خلال العملية الديمقراطية – يعني الانتخابات. لكن الدور الأهم هو مساهمتنا بتمويل الدولة ومشاريعها وموظفيها. نحنا مواطنين... يعني نحنا شركاء. لازم ندفع ضرايب لأنو الضريبة إلنا...مش علينا. ولهالسبب كمان، من حقنا وواجبنا نعرف، نسأل، ونحاسب"...

بعد أن تم في العام ٢٠١٢ إطلاق المبادرة الأولى في لبنان من خلال مسح وطني لمعارف اللبنانيين بالمسائل المالية والاقتصادية بالتعاون مع البنك الدولي، يندرج إصدار هذا الكتيّب ضمن أنشطة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي الهادفة الى تعزيز الثقافة المالية والاقتصادية ونشر المعلومات ووضعها بمتناول المواطن.

يأخذ موضوع التثقيف المالي والاقتصادي أهمية كبرى عالمياً، إذ أصبحت المعرفة بشؤون إدارة المال العام وبالمبادئ الاساسية لإدارة المال الخاص من الأمور الضرورية في عالم اليوم. وقد أنشأت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) شبكة عالمية للثقافة المالية INFE (International Network on Financial Education) ضم معظم بلدان العالم بما فيها لبنان.

www.institutdesfinances.gov.lb
www.financial-education.org
www.oecd.org

غلاف الكتيّب

من الصفحات

رياض طبّارة: إنجاز كبير غير مسبوق يشرح الضرائب بطريقة مشوقة وسهلة

وصف السفير اللبناني السابق في واشنطن الدكتور رياض طبّارة كتيّب "ليش مندفع ضرايب؟" الذي أصدره أخيراً معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بأنه "إنجاز كبير غير مسبوق"، معتبراً أنه حقق "ببراعة" هدفه المتمثل في "شرح المبادئ المالية المتعلقة بالضرائب بطريقة مشوقة للشباب، وسهلة للكبار".

من المحاضرة

"الإقتصاد علم كئيب والضرائب أكثر ما فيه كآبة"

وكان طبارة، الدكتور في علم الاقتصاد والخبير في شؤون التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية والبيئة، يتحدث خلال ندوة أقامها معهد باسل فليحان على اثر حفل توقيع الكتيّب مساء السبت ١٤ كانون الأول في جناح المعهد ضمن معرض بيروت العربي الدولي الـ٥٧ للكتاب. واشار الدكتور طبارة إلى أن علم الاقتصاد يوصف بأنه "علم كئيب" (Dismal Science) بعكس "العلوم المرحة" (Gay Sciences) كالفن والأدب والشعر، واعتبر أن واضعي كتيّب "ليش بندفع ضرايب؟" حولوا هذا "العلم الكئيب" الى "حوار مهضوم من خلال رسوم كاريكاتورية ونص سهل يتقبله الشباب الذين هم هدف هذا الكتاب بامتياز".

ولاحظ أن "هذا الانجاز يصل الى قمته عندما نتذكر أنّ الضرائب تشكل القسم الأكثر كآبة من هذا العلم الكئيب أصلاً".

"خلطة صيدلية موزونة"

واعتبر أن "واضعي الكتاب نجحوا في تقديم الأفكار المالية والإقتصادية بأسلوب يشكل خلطة موزونة صيدلياً بين الحوار الخفيف بالعامية والنص الجدي بالفصحى مما يجعل القرّاء، وخصوصاً وليس حصراً الشباب منهم، يفهمونها ويتفهمونها ويتقبلونها بسهولة، وهذا هو السهل الممتنع في أحسن حالاته".

وإذ ذكّر بأن الكتيّب "موجّه بشكل خاص الى الشباب ولو أنه ذات منفعة كبيرة لكل المواطنين"، اقترح على المؤلفين ثلاث أفكار "للنظر فيها ولربما أخذها بالاعتبار في الطبعة المقبلة من الكتاب".

وتمنى طبّارة "لو أنّ الكتاب تطرق الى مسألة تزعج الكثيرين وهي أين وكيف يشتكي المواطن إذا شعر بالغبن ليس فقط بالنسبة لعدالة الضريبة بل أيضاً بالنسبة لعدالة الجباية لبعض الضرائب والرسوم التي تجبى من البعض وليس من البعض الآخر أو بالنسبة لطرق الإبلاغ وفرض الغرامات وما الى ذلك". وقال: "التفاتة ولو بسيطة الى هذه المسألة تبدو لي في محلها".

أسلوب السهل الممتنع

وعن ملاحظته الثالثة قال طبّارة إن "الكتاب يشرح في أحد فصوله، وبأسلوب السهل الممتنع الذي يتقنه جيداً واضعو الكتاب، ما هو الدين العام. في بداية هذا الفصل نجد أنّ لبنان هو الدولة الأكثر مديونية بين الدول العربية ومن الأكثر مديونية في العالم. يخبرنا الكتاب هنا أنّ الدين ما زال الى تصاعد لأننا مضطرون الى الاستدانة لدفع الفوائد (ما يسمى بالمناسبة فخ الدين) وأنّ الخروج من هذه الحلقة المفرغة يبدأ بالحد من ارتفاع العجز الذي يؤدي الى ارتفاع كتلة الدين".

ورأى أن الكتاب كان يمكن أن يتطرق إلى "دور الهدر والفساد في رفع النفقات وخفض الإيرادات وماهية العلاقة بين هذين الامرين والعجز في الموازنة".

وأكد طبّارة أن "هذه الاقتراحات لا تنتقص إطلاقاً من أهمية وقيمة الكتيّب، فهدف هذا الكتاب هو أن يشرح المبادئ المالية المتعلقة بالضرائب بطريقة مشوقة للشباب، وسهلة للكبار، وهذا ما فعله ببراعة وهذا إنجاز كبير غير مسبوق يوجب تهنئة واضعيه عليه".

بين التنمية المستدامة والإنماء المتوازن... موازنة

وأضاف "في مكان آخر من الكتاب يجري الكلام عن أولويات الانفاق الحكومي، وهنا يفتح الكتاب باباً آخر ذا أهمية كبيرة في وضع موازنة الدولة". وشرح طبّارة أن "لوضع الأولويات أسساً كان من الممكن التطرق إليها. هل نريد الموازنة أن تساعد على رفع نسبة النمو الاقتصادي فقط أم أننا نريدها أن تدعم ما يسمى التنمية المستدامة؟ كيف نستطيع من خلال الأولويات أن نجعل الموازنة تخدم الإنماء المتوازن بين القطاعات وبين المناطق؟ أليس من الضروري في هذا الاطار لرابح وجنى أن يتعرفا على التنمية المستدامة والإنماء المتوازن؟ وعلاقتهما بوضع الموازنة وأولوياتها؟".

إهتمام من الزوار بالمنشورات جناح المعهد في معرضي الكتاب الفرنسي والعربي

جناح المعهد في معرض الكتاب العربي

جرياً على عادته السنوية، شارك معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في معرض الكتاب الفرنسي "إقرأ بالفرنسية" الذي أقيم في مركز البيال للمعارض ما بين ١ و١٠ تشرين الثاني ٢٠١٣.

كذلك كان المعهد حاضرا في معرض بيروت العربي الدولي الـ٥٧ للكتاب الذي أقيم في مركز البيال للمعارض أيضاً ما بين ٦ و١٩ كانون الأول ٢٠١٣.

وقد عرضت في جناحي المعهد في المعرضين كل المنشورات الصادرة عن وحدات الوزارة، من دراسات وإحصاءات وأدلّة المواطن بالإضافة إلى سلسلة أدلّة التدريب الصادرة عن معهد باسل فليحان.

وساهم المعرضان في توطيد علاقة المعهد والوزارة بالمواطنين الذين زاروا جناحي المعهد فيهما، وأبدى كثر منهم اهتماماً بالمنشورات التي كانت متوافرة فيهما مجاناً.

جناح المعهد في معرض الكتاب الفرنسي

حياة الوزارة

بنون وبنات

- رزق المراقب الرئيسي في مالية جبل لبنان فادي عساف والمراقبة رين نجم مولودة انثى سمّياها ماريا.
- رزق المراقب الرئيسي روبير خليل عوض مولوداً ذكراً سمّاه إيليو.

زواج

- عقد رئيس دائرة التحصيل بالتكليف في المصلحة المالية الإقليمية في محافظة جبل لبنان وسام شريم قرانه على زينب المستراح. وأقيم العرس في صالة السفراء بفندق: كورال بيتش" بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٥.

- احتفل المراقب ايلي يمين بزفافه على الآنسة مايا طراد بتاريخ ٢٠١٣/١٨/١٧ في كنيسة سيدة الوردية – ذوق مصبح.

شهادات

- حصلت المراقبة الرئيسية في قسم كبار المكلفين ميراي حنّا على شهادة محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج

شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش، جوزيان شبلي، هيفاء الحسيني، مايا بصيبص، بسمة عبد الخالق وسوزان أبو شقرا.

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: مطبعة رعيدي

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠
www.institutdesfinances.gov.lb

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 51 l Janvier 2014 l www.institutdesfinances.gov.lb

"C'est dans le besoin qu'on reconnait ses vrais amis"

Pour beaucoup de Libanais, la perception du rôle du Ministère des Finances dans l'économie nationale est souvent une perception erronée. Ils le perçoivent comme un "surveillant" dur qui guette les contribuables afin de leur imposer sanctions et amendes. En réalité, le Ministère des Finances vise à faire l'équilibre nécessaire entre 2 obligations: la première obligation réside dans la nécessité de préserver les finances publiques, d'accroitre les recettes et d'assurer un équilibre recettes-dépenses ou au moins réduire le déficit public; alors que la deuxième obligation vise à offrir les meilleurs conditions au secteur privé afin de stimuler l'économie et favoriser la croissance.

C'est ainsi que le Ministère essaye de soutenir les secteurs économiques conformément au proverbe selon lequel ''C'est dans le besoin qu'on reconnait ses vrais amis'', et de favoriser une approche macroéconomique et non pas uniquement une approche fiscale.

C'est dans ce contexte que le Ministère s'efforce de coopérer avec ces secteurs économiques, et d'alléger, autant que possible, les charges afin de les aider à surmonter les problèmes et obstacles économiques temporaires et de réduire les pertes économiques dans ces situations difficiles. Cette coopération est objective pour le Ministère, car la réduction des recettes aura un impact négatif sur la situation du trésor , par contre toute reprise économique est indispensable à la préservation des finances publiques.

Mohammad Safadi
Ministre des Finances

Xavier Sisternas: pour réussir, il faut aussi l'engagement d'autres institutions étatiques

Sigma, partenaire de l'Institut Basil Fuleihan dans la réforme de l'administration

Xavier Sisternas

Organisée conjointement par l'Institut des Finances Basil Fuleihan et SIGMA, une conférence nationale s'est tenue le 25 septembre 2013 au Grand Sérail autour du thème "Développement de Synergies entre Établissements et Instances offrant des Formations pour le Secteur Public Libanais". Hadith el Maliya a rencontré 2 experts de cette conférence, Xavier Sisternas et Dubravca Prelec, pour recueillir des idées sur la meilleure "mise en cohérence" de l'offre nationale de formation.

Sigma a été créée, à l'initiative de l'Europe, il y a tout juste vingt ans, afin d'aider les pays candidats à entrer dans l'Union européenne dans le domaine de la réforme de l'administration et des finances publiques. En 2008, Sigma s'est élargie pour englober les pays voisins de l'U.E, à l'Est et au Sud, comme ceux appartenant au partenariat Euro-Med. C'est ainsi que l'institution a commencé à travailler notamment avec le Liban, l'Algérie et le Maroc.

"Nous mettons en place des projets dans des domaines bien précis; nous planchons sur des dossiers relatifs à la réforme administrative, à la gouvernance, au renforcement de l'Etat de droit... Connectés aux valeurs de l'Europe, nous oeuvrons à renforcer la gouvernance et la démocratie avec les pays partenaires", indique M. Sisternas.

"Au Liban, le partenariat entre Sigma et l'Institut des Finances Basil Fuleihan a été mis en place en 2010. Baptisé 'le projet de développement institutionnel', il a pour but de mieux définir la mission de l'Institut des Finances et ses domaines d'action ainsi que de renforcer ses capacités et ses relations avec d'autres institutions auxquelles il fournit des services relatifs à la formation des fonctionnaires", explique-t-il.

"En deux ans et demi de coopération avec le Liban, nous avons élaboré un plan de développement institutionnel et cela en

Suite page 2

Editée par:

INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

En Croatie, une Ecole nationale de l'administration pour améliorer les performances de la fonction publique 2
Un bureau technique pour les villes libanaises 4
The OECD-INFE-GFLEC global conference on Financial Education 5
Constitute: The world's Constitution to read, search and compare 6

Suite de la page 1

coopération avec des experts libanais et des spécialistes de Sigma. Nous sommes arrivés actuellement à la phase d'exécution. Nous poursuivrons dans l'avenir notre coopération avec l'Institut des Finances Basil Fuleihan pour mettre en place des activités spécifiques et précises", note-t-il.
Interrogé sur les éléments essentiels à adopter, M. Sisternas a souligné l'importance "de connecter et de lier de façon adéquate la formation dispensée avec la réforme et le changement".
"Le Liban a d'excellentes capacités pour la formation mais le défi réside dans le fait de parvenir à de véritables résultats. Ces résultats ne se mesurent pas uniquement sur le plan individuel mais aussi sur le plan institutionnel, ce qui est bien sûr plus difficile", ajoute-t-il.
"Au Liban, les capacités humaines sont extrêmement bonnes, le pays dispose de très

> **"Le Liban a d'excellentes capacités pour la formation"**

bons professionnels qui travaillent auprès de l'Institut Basil Fuleihan et ailleurs. Mais pour réussir, il faut aussi l'engagement d'autres institutions étatiques. Ce sont là les défis à relever dans l'avenir", estime-t-il, mettant l'accent sur "la situation très particulière du Liban. Contrairement aux autres pays arabes avec lesquels nous travaillons, le Liban est fragile, l'Etat y est fragmenté".
"Il est essentiel de poursuivre la coopération, de ne pas interrompre le processus", indique M. Sisternas soulignant "l'importance de choisir attentivement les activités et les projets qu'il faut entreprendre dans le cadre du partenariat entre Sigma et l'Institut Basil Fuleihan". "Il est nécessaire de sélectionner les domaines où Sigma ou d'autres institutions internationales peuvent aider, et cela tout en prenant en considération la situation que traverse le pays", poursuit-il.
Se penchant sur l'approche de Sigma, il indique que l'institution financée par l'Union Européenne et relevant de l'Organisation pour la coopération économique et le développement (OECD) et qui siège à Paris, travaille sur le long terme. "Nous sommes toujours présents et disponibles auprès de nos partenaires; nous sommes prêts à réagir rapidement à une demande. Nous sommes là pour donner notre expertise et aider. Nous avons l'avantage de disposer de nos propres experts permanents et nous avons recours également à des spécialistes externes et cela dans le but de réagir rapidement à la demande de nos partenaires", souligne-t-il en conclusion.

Dubravka Prelec: Quand les fonctionnaires apprécient leur travail, ils peuvent inévitablement réussir

En Croatie, une Ecole nationale de l'administration pour améliorer les performances de la fonction publique

Dubravka Prelec

"Le secteur public croate compte actuellement environ 240.000 fonctionnaires sur 4.200.000 habitants, alors que le taux de chômage atteint les 18.5 %", souligne Mme Prelec dans une interview à Hadith el Malia.
"C'est en 2007 qu'un système a été instauré pour dispenser des formations aux fonctionnaires afin qu'ils deviennent plus efficaces; l'Ecole nationale de l'administration est un service indépendant basé sur une nouvelle loi du service civil", dit-elle.
"Depuis la création de cette institution, plusieurs activités ont été mises en place afin de développer des programmes d'entrainement. Nombre d'entre eux ont été financés par des donateurs européens. D'importantes réussites ont été enregistrées et nous avons été témoins de divers changements. Nous avons formé des formateurs afin qu'ils transmettent leur savoir faire aux fonctionnaires qui travaillent dans les nombreux secteurs de l'administration", ajoute-t-elle.
"Parallèlement aux activités de l'Ecole nationale de la formation publique, des stages de formation pour la réforme de l'administration ont été développés dans les ministères, notamment ceux des Finances, de la Santé et de l'Education", poursuit-elle.
"Les changements sont arrivés graduellement. Quand les fonctionnaires apprécient leur travail, ils peuvent inévitablement réussir", souligne Mme Prelec.
"Nous avons entamé notre mission en formant des fonctionnaires qui travaillent dans les départements des ressources humaines. Nous avons établi ensuite un réseau de coordinateurs de formation dans les

ministères; ils ont eu pour mission première de présenter un état des lieux en matière des besoins nécessaires pour assainir et développer l'administration", indique-t-elle.
"Notre projet a pris de plus en plus de l'ampleur et cette année par exemple 3000 personnes ont bénéficié d'une formation à l'Ecole nationale de l'administration. Mais ce chiffre devrait être revu à la hausse car il existe d'autres formateurs qui planchent sur le dossier dans divers ministères", note-t-elle.
"Depuis 2007 jusqu'à présent, les choses ont progressé et cela en terme de l'amélioration des capacités des formateurs, de la qualité des programmes d'entrainement, ainsi que de la communication et de la coopération entre les formateurs et les ministères d'un côté et les formateurs entre eux de l'autre", dit-elle.
"Nous avons recours à des professionnels compétents et l'Ecole nationale de l'administration ne subit aucune influence politique. Les responsables politiques nous laissent remplir librement notre tâche", ajoute-t-elle, se penchant cependant sur quelques difficultés auxquelles a fait face l'institution à ses débuts. "Il fallait par exemple sensibiliser les employés du secteur public à la formation, leur dire qu'elle est importante, qu'elle fait partie intégrante du développement des ressources humaines; il fallait aussi mettre l'accent sur le changement", explique-t-elle.
"Nos premières activités ont été entreprises avec des experts étrangers. Dès le début, la coopération s'est très bien passée avec l'Union Européenne. Il y avait de l'entraide, du respect, et du dialogue", souligne-t-elle en conclusion.

> **"Il fallait par exemple sensibiliser les employés du secteur public à la formation, leur dire qu'elle est importante, qu'elle fait partie intégrante du développement des ressources humaines"**

Sharing Practices and Strengthen Cooperation towards Sustainable Learning

Institut des Finances present at the Learning Link

The participants in the "Learning Link" - Turin

A delegation composed of 6 members from the GIFT-MENA Network participated in the "Learning Link" that was held at the International training center of the ILO at Turin from 28th till 31st of October 2013.

The Learning Link is a global event which brings together representatives of development learning and training institutions and their partners to share practices, strengthen cooperation, and enhance effectiveness in contributing to contemporary capacity development challenges. In this third edition, the Learning Link brought together more than **20 international capacity development practitioners from 17 countries** by creating an ideal venue for knowledge sharing amongst development training and learning institutes.
This four-day event included presentations of case studies and debates to enhance participant's knowledge on Sustainable Learning initiatives and contemporary issues of international development, to promote the exchange of experiences on lessons learned and good practices in sustainable learning and to envisage the role and the evolution of training institutions towards the concept of sustainable learning.
The Institut des Finances Basil Fuleihan was represented during this event by two of its staff, Ms. Suzanne Abou Chacra and Ms. Maya Bsaibes who had an intervention on the economic dimension of the sustainable learning. Through interactive techniques and group exercise, they explored the importance of having a systemic perspective of learning and how training institutions can mobilize resources to ensure life-long learning initiatives in a challenging environment.

Under the framework of "sustainable learning," the event explored three leading interlinked themes:

Environmental Dimension: Towards a Learning Ecology: how learning and training institutions can raise awareness of sustainability issues such as green learning environments, renewable energy, and learning architecture, etc.
Economic dimension: financing training: exploring non-traditional sources of funding for learning: the potential of e-learning to maximize efficient use of resources.
Social dimension: building knowledge organizations: How learning and training institutions can create impact beyond the life of a single training activity and continue to upgrade their own capacities, through systems and processes to achieve organizational goals.

Un bureau technique pour les villes libanaises

Le Bureau de Cités et Gouvernements Locaux Unis au Liban/Bureau Technique des Villes Libanaises (Bureau de CGLU/BTVL) est le représentant pour le Liban et la Jordanie d'un réseau mondial d'autorités locales, Cités et Gouvernements Locaux Unis (CGLU), et dont l'objectif est de promouvoir les principes de démocratie locale, de partenariat et de solidarité entre les villes, notamment en soutenant des programmes de coopération décentralisée et en mobilisant des financements en faveur des actions internationales et des projets de ses membres.

Au Liban l'organisation compte aujourd'hui 78 municipalités ou Fédérations de municipalités membres. Ce sont ces mêmes membres qui, lors de la IV[ème] Conférence Générale des Villes libanaises, syriennes et jordaniennes en 2001, ont pris la décision de créer le **Bureau Technique des Villes Libanaises (BTVL)** afin d'assurer une assistance institutionnelle et technique aux municipalités pour l'élaboration et la mise en oeuvre de leurs projets de développement ainsi que pour développer leurs relations internationales.

Un Comité des Maires libanais est élu par les villes libanaises membres de CGLU. Animé par le Bureau de CGLU/BTVL, ce Comité a vocation à dialoguer avec le gouvernement et les instances internationales pour une réflexion globale et concertée concernant l'institution municipale, son rôle de pourvoyeur de services publics et le développement local d'une manière générale.

Le Programme National d'Appui aux Municipalités Libanaises (PNAML)

En réponse à la demande du Ministre de l'Intérieur et des Municipalités, le Général Marwan CHARBEL, au Comité des Maires Libanais, lors de son discours du 2 octobre 2012 aux Assises de la Coopération décentralisée franco-libanaise au Grand Sérail, le Bureau CGLU/BTVL a conçu la méthodologie et les grandes lignes du Programme National d'Appui aux Municipalités Libanaises (PNAML).

Dans le cadre de sa mission le Bureau de CGLU/BTVL a identifié trois grands axes de travail:

- Le soutien à l'action municipale commune (rencontre des municipalités, poursuite des travaux pour l'application de la décentralisation, relation avec le Ministre de l'intérieur et des Municipalités, consultation du Comité des Maires Libanais…)
- Le soutien à l'institution municipale (structure moderne des municipalités, nouveaux concepts de l'action municipale, ateliers de travail, formations, coopération entre municipalités…)
- La réalisation de projets pilote comme:
  - Le plan stratégique de développement local
  - La mise en place de bureaux municipaux de développement local (autour des thèmes de la culture, affaires sociales, jeunesse et sports, formation, économie locale, environnement, énergie et eau…)
  - Le renforcement institutionnel (à travers des projets de coopération décentralisée…)

Pour atteindre un consensus autour de la définition des grandes lignes du PNAML, le bureau de CGLU/BTVL a mis en place une série de réunions et de conférences avec différents acteurs:

- Des réunions avec les municipalités et fédérations de municipalités,
- Des réunions avec des ministères,
- Des réunions avec des bailleurs de fonds,
- Une conférence avec les municipalités et les fédérations de municipalités pour une révision finale du Programme National,
- Une rencontre avec le Ministre de l'Intérieur et des Municipalités, le Général Marwan CHARBEL, qui lui a permis d'approuver et d'adopter le PNAML.

Une table ronde avec les bailleurs de fonds autour du PNAML est également prévue en vue d'inscrire le Programme National dans le calendrier de travail de ces institutions et de permettre son financement sur demande du gouvernement libanais.

Aujourd'hui, des acteurs de la coopération décentralisée ont d'ores et déjà inscrit leurs actions dans le cadre du PNAML, c'est le cas du projet "d'Appui au renforcement des capacités des Municipalités Libanaises et du dialogue avec les autorités nationales dans le domaine de l'assainissement" mis en place en partenariat avec le Syndicat Interdépartemental pour l'Assainissement de l'Agglomération Parisienne (SIAAP), le Comité des Maires Libanais, le Bureau CGLU/BTVL, la ville de Nogent-sur-Marne, le Programme Solidarité Eau (pS-eau) et avec le soutien financier du Ministère français des Affaires Etrangères.

A travers ce projet, les partenaires se donnent pour objectifs de renforcer les compétences des municipalités libanaises dans le domaine de l'assainissement, d'appuyer le dialogue entre ces municipalités et les structures nationales et enfin d'améliorer les pratiques dans la conduite de projets d'assainissement au Liban (qu'ils soient portés par l'Etat ou par des municipalités). Mis en oeuvre sur au moins trois ans, il permettra d'impulser une dynamique innovante et durable de concertation et de dialogue entre l'Etat et les municipalités libanaises sur une problématique reconnue par tous comme prioritaire au Liban: la gestion des eaux usées.

D'autres projets d'envergure nationale sont également en cours d'élaboration.

The OECD-INFE-GFLEC global conference on Financial Education

The participants in the OECD conference on Financial Education that was held in Paris

The Institut des Finances Basil Fuleihan, participated in the OECD conference on Financial Education that was held in Paris, France, on the 31th of October 2013.

This conference, co-organised by the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and the Global Financial Literacy Excellence Center (GFLEC), was attended by high-level international and OECD researchers, officials and experts from ministries of finance and education, central banks, regulatory and supervisory authorities, officials of state governments and international organisations, NGOs, and representatives from the academic community, private and civil sectors.

The Global Policy Research Symposium to Advance Financial Literacy focused on:

- Evidence and implications of low levels of financial literacy around the world;
- The impact of the institutional frame-work in influencing financial behaviour;
- Ways to further improve financial literacy drawing on new ideas and lessons from other fields: online tools and educational programs as well as mass media and social marketing appeared to be effective in changing people's behavior and promoting financial literacy;
- The challenges facing policy makers and researchers in translating research into policy and practice in the financial education area.

The conference was held back to back with the 12th meeting of the International Network on Financial Education (INFE) on 30 October 2013, during which the Institute presented the recent developments on the economic and financial initiative for Lebanon. Exchanging information and views on programmes, initiatives, issues, research and findings related to financial education and identifying best practices and efficient tools, the Symposium as well as all OECD-INFE meetings provided the Institute with practical guidelines, lessons and new ideas to improve the level of financial literacy amongst the Lebanese population and be better prepared for the future and the design of new initiatives for Lebanon's Economic and Financial Education Programme.

About the OECD International Network on Financial Education

Recognizing the importance of financial literacy in 2002, the OECD set up in early 2008, the OECD International Network on Financial Education, a platform of exchange and learning that aims at developing a worldwide database on financial education and promoting further international co-operation on financial education and awareness.

The Network currently comprises members from 100 countries and 240 institutions as well as affiliated members, including Lebanon, represented by the Institut des Finances Basil Fuleihan.

Realizing the necessity of educating its citizens in economic and financial matters, the Institute participates regularly in the OECD-INFE bi-annual meetings and open conferences as they foster cooperation, networking and knowledge sharing.

How much do countries know?

Testing the understanding of interest rates, inflation and risk diversification shows that:

- Financial illiteracy is widespread in the population: less than half of the population in many countries can answer three basic questions;
- Risk diversification is the most difficult concept: similar pattern of response across countries.

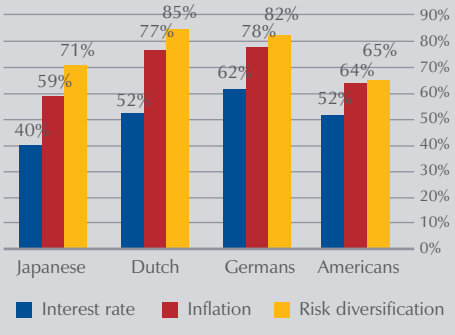

For more information on OECD-INFE, please visit:
www.financial-education.org

Bibliothèque des Finances

La fonction publique: chronique d'une révolution silencieuse/ Arnaud Freyder Paris: L.G.D.J., 2013

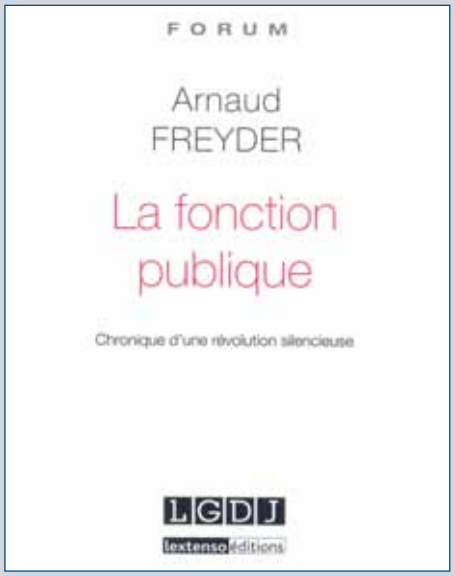

La fonction publique, à l'instar de l'État, occupe une place singulière en France. Certains lui prêtent toutes les vertus, louant la qualité des services publics hexagonaux et le professionnalisme, voire le dévouement, des fonctionnaires qui les font exister au quotidien. D'autres au contraire s'insurgent contre un système qui maintient près d'un cinquième de la population active sous un statut protecteur et en dehors des sphères productives de l'économie française. Les appréciations régulièrement portées sur la fonction publique sont pleines de telles contradictions et les médias, faute de bien la connaître, véhiculent à son égard des clichés qui ont souvent la vie dure. La grande ambition de cet ouvrage de référence, écrit par l'un des spécialistes de la fonction publique en France, est de dépasser tous ces faux-semblants, en prenant le recul de l'Histoire et en analysant, en profondeur et à partir des données les plus à jour, la révolution silencieuse que connaît le régime des fonctionnaires depuis plusieurs années, dans tous les domaines. Quel est le juste périmètre de la fonction publique? Les fonctionnaires sont-ils trop nombreux? Faut-il supprimer le statut des fonctionnaires? Les fonctionnaires sont-ils bien gérés? bien payés? Et sont-ils des retraités privilégiés? Voilà quelques-unes des 10 questions clés qui agitent régulièrement le débat public et auxquelles l'auteur, ancien conseiller au cabinet du Premier ministre de 2009 à 2012, répond avec clarté... et sans tabou.

Mention "Très Honorable avec les félicitations du jury à l'unanimité" attribuée à la thèse de Mme. Darine BAKKOUR KAMALELDINE sur le sujet

"La gouvernance d'un système: vers une gestion dynamique des risques"

Mme. Darine BAKKOUR KAMALELDINE, Contrôleur fiscal au Ministère des Finances à Tripoli, a soutenu sa thèse le lundi 02 décembre 2013, au LAMETA, SupAgro-INRA 2 Place Viala 34060 Montpellier Cedex 2 (France). Ce projet de recherche, intitulé "La gouvernance d'un système: vers une gestion dynamique des risques", a été admis avec la mention "Très Honorable avec les félicitations du jury à l'unanimité".
Le jury était composé de Pr. Robert KAST (Directeur de thèse), Directeur de Recherche CNRS SupAgro-INRA, Pr. Jean-Michel SALLES (CoDirecteur de thèse), Directeur de Recherche CNRS SupAgro-INRA, Pr. André LAPIED (Rapporteur), Université d'Aix-Marseille GREQAM-AMU, M. Jean-Baptiste FERRARI (Rapporteur), Maître de Conférences HDR à l'Université de Toulon LEAD, Pr. Geoffroy ENJOLRAS (Examinateur) Université Pierre Mendès Grenoble 2 IAE- CERAG, et Pr. Carlos ARIDA (Examinateur), Université Libano-Française, Ministère des Finances-Liban. Cette thèse est le fruit d'un travail de trois ans au sein du Laboratoire Montpelliérain d'Economie Théorique et Appliquée (LAMETA) de l'Université Montpellier 1. Elle consiste en l'intégration du concept de risques dans l'analyse de la gouvernance d'un système. En effet, l'augmentation du nombre des sinistres à grande échelle d'origine climatique, technologique, sanitaire, et bien d'autres, nous interpelle sur le mode de gouvernance des systèmes concernés, sur les choix de couverture de ces risques et sur les mesures de prévention mises en place. La thèse est structurée autour de trois parties (i.e. "Gouvernances et risques", "La gouvernance d'un système exposé à un risque catastrophique", et "La gouvernance d'un système exposé à un risque commun"), chacune composée de trois chapitres. L'analyse empi-rique s'appuie sur deux cas d'étude, qui se concentrent, sur la gouvernance d'un système face à des risques catastrophiques pour l'un, et des risques communs pour l'autre. L'objectif ultime de la gestion des risques, voire des incertitudes qui caractérisent nos sociétés contemporaines est une raison d'être légitime des modes dynamiques de gouvernance qui incitent les différents acteurs à travailler ensemble, de diverses manières, afin de relever les défis auxquels ils sont confrontés.

Constitute: The world's Constitution to read, search and compare

In partnership with the Comparative Constitutions Project, Google has launched a new website called ''Constitute'', with the aim of putting all the world's constitutions in one place, digitizing them and making them searchable to everyone online.
This new online tool offers the opportunity to compare 160 constitutions from around the world: it examines nearly 350 constitutional themes, organized into topics like civil and political rights, elections, citizen duties, economic rights, etc.

The idea for the project was born in 2008, when the researchers who led the project noted that many countries that where undergoing constitutional reform didn't have access to other countries' documents, which was hindering their ability to draft their own.
The result is a comprehensive view of how countries structure their governments and a powerful tool for any would-be founders.

https://www.constituteproject.org/#/